

Distr.: General
22 January 2018
Arabic
Original: English



رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أوجه انتباهكم إلى ما يلي.

في ظل النزاع المسلح المستمر في سورية بلا هوادة حتى بلغ عامه السابع، امتدت تداعيات الحرب إلى ما هو أبعد من الحدود السورية وجوارها المباشر. وما زالت المنظمات الإرهابية، التي وجدت لها أرضا خصبة، تشكل تهديدا خطيرا للأمن الإقليمي والدولي، فضلا عن السلامة الإقليمية لسورية.

ويتعرض الأمن القومي التركي للتهديد المباشر من المنظمات الإرهابية التي تتخذ من سورية مقرا، والتي يتصدر قائمتها تنظيم داعش وحزب الاتحاد الديمقراطي/وحدات حماية الشعب، الكيان السوري الموالي لحزب العمال الكردي/اتحاد المجتمعات الكردية.

وفي إطار تصدينا لهذا التهديد الإرهابي، كان رد فعلنا دوما متناسبا ومحسوبا ومتوافقا مع الحق في الدفاع عن النفس، وفق تعريفه الوارد في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

وبناء على ذلك، أنجزت تركيا بنجاح في العام الماضي عملية درع الفرات التي تم من خلالها تطهير أرض بمساحة ٢٠١٥ كيلومترا مربعا من عناصر تنظيم داعش وأُتيح المجال لإقامة ملاذ آمن خال من الإرهاب، وهو ما مكن بعض النازحين السوريين من العودة طوعا إلى ديارهم بأمان.

ومع ذلك، فإن خطر الإرهاب النابع من سورية والمستهدف لحدودنا لم ينته. وقد أسفرت الزيادة الأخيرة في الهجمات الصاروخية وعمليات إطلاق النار بقصد التحرش في مقاطعتي هاتاي وكيليس في تركيا من منطقة عفرين بسورية، الخاضعة لسيطرة منظمة إرهابية هي حزب العمال الكردي/اتحاد المجتمعات الكردية/حزب الاتحاد الديمقراطي/وحدات حماية الشعب، عن مقتل العديد من المدنيين والجنود وعن جرح آخرين كثيرين.

وقد تزايد أيضا خطر تسلل عناصر من تنظيم داعش إلى تركيا عبر هذه المنطقة واستهدافها من تركيا، وكذلك أمن البلدان الأوروبية، وذلك في ظل التحركات الأخيرة لإرهابيي داعش الذين وفدوا إلى منطقة عفرين من أنحاء أخرى في سورية.

وتصدنا لهذا التهديد الإرهابي، بدأت تركيا في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ عملية عسكرية ضد هذه العناصر الإرهابية. وتهدف العملية إلى ضمان أمن الحدود، وتحييد الإرهابيين في عفرين، وإنقاذ



أشقائنا السوريين. وبناء على ذلك، لن تستهدف العملية سوى الإرهابيين ومحابثهم وملاجئهم ونقاط تركيزهم وأسلحتهم ومركباتهم ومعداتهم. وقد تم اتخاذ جميع الاحتياطات لتجنب وقوع الأضرار التبعية.

وقد كان هذا التدبير ضروريا لضمان أمن الحدود التركية والحفاظ على أمننا القومي من منطلق حقنا في الدفاع عن النفس وفقا لتعريفه الوارد في المادة ٥١ من الميثاق، بل وكان ضروريا أيضا في سياق المسؤولية الموكلة إلى الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال قرارات مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥) و ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤).

وأود أن أشدد على أن تركيا، الملتزمة التزاما قاطعا بالسلامة الإقليمية والوحدة السياسية لسورية، تتخذ هذا التدبير بهدف المساهمة في إعمال هذه المبادئ الأساسية وتعزيزها.

وتظل تركيا ملتزمة بشدة بإيجاد حل سياسي للنزاع في سورية من خلال انتقال سياسي حقيقي، على النحو المبين في بيان جنيف وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وستواصل جهودها الحثيثة لترجمة هذا على أرض الواقع في أقرب وقت ممكن.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) غوفين بيجيج

نائب الممثل الدائم

القائم بالأعمال بالنيابة